مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١٤/٥

بالتصديق على الاتفاقية الأمنية

بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سلطان عمان

نحن قابوس بن سعيد

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١، وعلى قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في لقائه التشاوري الرابع عشر المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٤ مايو ٢٠١٢م، وعلى الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ ٢٨ ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠١٢م، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها وفقا للصيغة المرفقة .

المادة الثانية

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة التصديق على الاتفاقية وفقا لأحكامها .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١١ من ربيع الأول سنة ١٤٣٥هـ

الموافق : ١٣ من يناير سنة ٢٠١٤م

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

الاتفاقية الأمنية

بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
ويشار إليها فيما بعد بـ(الدول الأطراف) ،
إيماناً منها بمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ،
وانطلاقاً من روح الأخوة الصادقة والروابط الوثيقة التي تجمع فيما بينها ،
واقتراناً منها بأواصر الروابط التي تجمع بين أبنائها ووحدتها الإقليمية ومصيرها
الواحد ومصالحها المشتركة ،
وتأكيداً للأسس والمبادئ التي أرساها مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
وتحقيقاً للمبدأ الذي ينص على أن المحافظة على أمن واستقرار دول المجلس هو مسؤولية
جماعية يقع عبؤها على هذه الدول ،
وحرصاً منها على تحقيق أكبر قدر من التعاون من أجل المساهمة الفاعلة في مكافحة
الجريمة بكافة أشكالها وصورها ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية ،
وتعزيزاً لعلاقات التعاون بينها بما يخدم المصالح المشتركة ،
واقتراناً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها ، إنما يخدم أهدافها ومصالحها العليا ،
وإدراكاً منها بخطورة الجريمة وآثارها الضارة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية للمجتمع ،
ووصولاً بالتعاون الأمني القائم بين دول المجلس إلى مستوى أمثل وأشمل ،
فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة (١)

تتعاون الدول الأطراف في إطار هذه الاتفاقية ، وفقا لتشريعاتها الوطنية والتزاماتها الدولية .

المادة (٢)

تتعاون الدول الأطراف فيما بينها ، لملاحقة الخارجين على القانون أو النظام ، أو المطلوبين من الدول الأطراف ، أيا كانت جنسياتهم ، واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم .

المادة (٣)

تعمل كل دولة طرف على اتخاذ الإجراءات القانونية فيما يعد جريمة ، وفقا للتشريعات النافذة لديها ، عند تدخل مواطنيها أو المقيمين بها في الشؤون الداخلية لأي من الدول الأطراف الأخرى .

الفصل الثاني

مجالات التعاون والتنسيق الأمني

المادة (٤)

تتعاون كل دولة طرف بإحاطة الأطراف الأخرى - عند الطلب - بالمعلومات والبيانات الشخصية عن مواطني الدولة الطالبة أو المقيمين بها ، في مجال اختصاصات وزارات الداخلية .

المادة (٥)

لا يجوز توظيف مواطن أي دولة طرف ، سبق له العمل في أحد الأجهزة الأمنية بدولته ، للعمل في جهاز أمني بدولة طرف أخرى ، إلا بموافقة وزارة الداخلية بدولته وفقا لقوانينها (أنظمتها) وإجراءاتها المرعية .

المادة (٦)

تعمل الدول الأطراف ، قدر الإمكان ، على الآتي :

أ - تبادل المعلومات والخبرات التي من شأنها الإسهام في تطوير سبل منع ومكافحة الجريمة على اختلاف أشكالها وأنواعها ، لاسيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمستجدة ، وتقديم الدعم الفني في كافة الشؤون الأمنية بما يحقق التكامل المنشود .

ب - توحيد القوانين (الأنظمة) والإجراءات ، بما يكفل مكافحة الجريمة بمختلف أشكالها وأنواعها ، تحقيقاً لأمن الدول الأطراف .

ج - تبادل القوانين (الأنظمة) واللوائح المتعلقة بعمل وزارات الداخلية وأجهزة الأمن الأخرى ذات الصلة ، وكذلك الأبحاث والكتب والمطبوعات والنشرات التي تصدرها الوزارات والأجهزة المماثلة ، ووسائل الإيضاح ، والأفلام التدريبية الموجودة لديها .

د - تقديم التسهيلات اللازمة في مجالات التعليم والتدريب لمنتسبي وزارات الداخلية والأجهزة المماثلة في الدول الأطراف في المعاهد والكليات والمؤسسات المتخصصة لديها .

هـ - إنشاء مراكز تدريب أمنية متخصصة في الفروع المختلفة التي تحتاج إليها أجهزة الأمن في الدول الأطراف .

و - تزويد الدول الأطراف ببرامج المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية التي تعقدتها في مجال اختصاص وزارات الداخلية وأجهزة الأمن .

ز - دعم الأجهزة الأمنية بأحدث التقنيات ، وتدريب العاملين من خلال دورات تدريبية مشتركة .

ح - عقد اللقاءات الدورية ، وتبادل الزيارات الميدانية بين العاملين في وزارات الداخلية وأجهزة الأمن ، على كافة المستويات ، وفي مختلف الأنشطة بهدف تعميق الصلات ، وتوثيق التعاون والاطلاع على النظم المطبقة .